الأمم المتحدة

E/2025/15

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
16 May 2025
Arabic
Original: English

دورة عام 2025

25 تموز/يوليه 2024–30 تموز/يوليه 2025

البند 16 من جدول الأعمال

التعاون الإقليمي

التعاون الإقليمي في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقا لقرار الجمعية العامة 1823 (د-17) وقرار المجلس 1817 (د-55) والمرفق الثالث لقرار المجلس 46/1998. واللجان الإقليمية الخمس مكلفة بولاية تعزيز التكامل الاقتصادي على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، والتشجيع على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتوطيد التعاون المتعدد الأطراف، وهي في طليعة تلك الجهود، لدعم التنمية المستدامة عن طريق الإسهام في سد الفجوات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية فيما بين بلدانها الأعضاء والمناطق دون الإقليمية.

ولا يزال العالم يواجه أزمات عديدة، من بينها الانقسام الجيوسياسي، والتخلي عن القيم الأساسية التي يقوم عليها ميثاق الأمم المتحدة، واستمرار أوجه عدم المساواة، وحالات عدم اليقين على الصعيد الاقتصادي، والنزاعات. وأصبح مبدأ تعددية الأطراف موضعا للتشكيك على نحو متزايد، والنظم التجارية الجديدة تمثِّل خطرًا محدقا بالاقتصاد العالمي والتنمية المستدامة. وأصبحت أوجه الزيادة الحادة في التعريفات الجمركية، المقترنة بتخفيضات هائلة في حجم المساعدة الإنمائية الرسمية، تهدد بتفاقم التحديات التي تعترض تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعميق التفاوتات سواء داخل المناطق أو فيما بينها.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

25-07795 (A) 270525 110625

الرجاء إعادة استعمال الورق

وفي هذا السياق، أدت اللجان الإقليمية دورًا حاسمًا في دعم بقاء البلدان على المسار الصحيح. فباضطلاعها بالمهام التحليلية والمعيارية والتشغيلية، يسَّرت الحوار الإقليمي، وحشدت الشراكات بين القطاعات، وقدمت الدعم السياساتي والتقني المحدد الأهداف تماشياً مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

ويقدم هذا التقرير لمحة سريعة عن التقدم المحرز صوت تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق، ويلقي الضوء على حالات مختارة من الأعمال المنجزة في المجالات المواضيعية الرئيسية، ويبيّن مساهمات اللجان الإقليمية في تعزيز مبدأ تعددية الأطراف وتقديم الدعم على نطاق المنظومة في إطار منظومة الأمم المتحدة الإنمائية المعاد تنظيمها.

أولا – تسخير التعاون الإقليمي لتسريع وتيرة تنفيذ خطة عام 2030

1 – في خضم السياق العالمي المتسم بالتعقيد والتطور السريع، حيث تتعرض روح العمل الجماعي للإجهاد، تبرز أهمية التعاون الإقليمي باعتباره قوة هائلة لتعزيز تعددية الأطراف والدفع قدما بتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتؤدي اللجان الإقليمية دوراً محورياً في هذا الجهد بتشجيعها للحلول الإقليمية المصممة خصيصاً لهذا الغرض، وتعزيز الحوار، وإتاحة إمكانية تبادل المعارف فيما بين دولها الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة. كما أن منابرها الشاملة وحضورها على الصعيد الإقليمي ومصداقيتها عوامل تجعلها في وضع فريد يمكّنها من دعم اتخاذ إجراءات منسقة ووضع سياسات متسقة بشأن التحديات الإقليمية والعابرة للحدود ومساعدة البلدان في الدفع قدما بمساراتها الإنمائية.

ألف – حالة المسيرة نحو عام 2030: لمحة عامة عن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المناطق

منطقة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

2 – أُحرزت أوجه تقدم ملحوظ صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة في أفريقيا، بما في ذلك الهدف 5، ولا سيما التقدم نحو تحقيق تكافؤ الجنسين في التعليم الابتدائي، والهدف 9، في مجالات الصناعة والابتكار والبنى التحتية. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى تحقيق مستوى عالٍ من التغطية بخدمات شبكة الأجهزة المحمولة، يقترب من المعدلات العالمية أو يتجاوزها، في أفريقيا، ولا سيما منطقة شمال أفريقيا. غير أن هناك تحديات لا تزال قائمة: فحتى وقت كتابة هذا التقرير، يتجه التقدم المحرز في 7 في المائة من الغايات القابلة للقياس من أهداف التنمية المستدامة في المسار الصحيح؛ وأُحرز بعض التقدم وبحاجة إلى تسريع وتيرته في 74 في المائة من الغايات؛ وسُجل تراجع في مسار التقدم في 19 في المائة من الغايات. وبالإضافة إلى ذلك، كان الانتعاش الاقتصادي بطيئًا: فقد فُقدت المكاسب المتعلقة بالهدف 8 بسبب استمرار بطالة الشباب وضعف النمو وتراجع مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي. وسيتطلب تمهيد السبيل لإحراز مزيد من التقدم استثمارات جرّيئة في البنى التحتية الرقمية والمادية، وتعزيز تعبئة الإيرادات المحلية والقدرة على تحمل الديون، وتمتين الجهود المبذولة في ما يتعلق بإيجاد فرص العمل والتعليم والنظام الصحي.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

3 – في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أُحرز تقدم ملموس صوب تنفيذ خطة عام 2030، ولا سيما فيما يتعلق بالرعاية الصحية الأولية والابتكار الرقمي وإصلاح السياسات المتعلقة بالمسائل الجنسانية. وعلى الرغم من استمرار التفاوتات بين أهداف التنمية المستدامة والبلدان، فإن المسار العام أمر واعد، مع وجود مجال للتعجيل بالجهود. ويتزايد تحسُّن البيانات، حيث إن 54 في المائة من المؤشرات كان لها ما لا يقل عن نقطتين من البيانات في عام 2024، وهو ما يمثل تحسناً مقارنة مع السنة السابقة. فالبيانات الرسمية عن الأهداف تتيح إمكانية تتبع التقدم المحرز في 117 غاية من أصل 169 غاية على نطاق جميع الأهداف السبعة عشر. ويتجه التقدم المحرز في 14 في المائة من الغايات القابلة للقياس في المسار الصحيح. ومن بين الغايات المتبقية، أُحرز تقدم ملحوظ في 71 في المائة منها ولكنها تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة، وكان التقدم المحرز في 15 في المائة منها سلبياً ويتطلب معالجة عاجلة. وكان التقدم

المحرز أقوى ما يكون فيما يتعلق بالهدف 9، حيث لم يُسجل أي تراجع في مسار التقدم نحو تحقيق أي من غاياته في عام 2024. وتجدر الإشارة بوجه خاص إلى أوجه التحسُّن التي طرأت على إمكانية حصول الصناعات الصغيرة الحجم على التمويل، بما في ذلك في بنغلاديش وفييت نام، حيث تم توسيع نطاق برامج الدعم في مجال التمويل البالغ الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولا تزال التحديات قائمة في مجالات العمل المناخي والاستدامة البحرية والعمل اللائق والقضاء على الفقر. وتوجد فرص واعدة لتسريع وتيرة التقدم، بما في ذلك من خلال التعاون الإقليمي. وبتسخير السياسات الشاملة والمستندة إلى حقائق العلم، وتعزيز الحماية الاجتماعية، والاستثمار في جمع البيانات المصنفة، يمكن للمنطقة أن تسرِّع من وتيرة تحقيق التنمية المستدامة فيها، وأن تكفل، بقيامها بذلك، عدم تخلف أي أحد عن الركب.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا

4 - يشمل التقدم المحرز في تنفيذ خطة 2030 في المنطقة أوجه التحسين المُدخلة على القدرة الإحصائية والتي أتاحت إجراء تقييم هو الأكثر شمولاً حتى الآن: فقد خضع 171 مؤشراً للتقييم في عام 2025، بما يشكِّل زيادة عن 160 مؤشراً في عام 2024. ومن بين الغايات الـ 125 التي خضعت للتقييم، كان التقدم في 21 غاية يتجه في المسار الصحيح، وكان التقدم كبيرًا وبحاجة إلى تسريع وتيرته في 84 غاية، فيما سُجل تراجع في مسار التقدم نحو تحقيق 20 غاية. وتدعو أوجه التحسُّن في مجالات صحة الطفل والأم والزيادة في استخدام الطاقة المتجددة للتفاؤل وتعكس قدرة المنطقة على إحداث تغيير ملموس. ففي جورجيا، على سبيل المثال، أدت مبادرات الصحة الرقمية المدعومة من منظومة الأمم المتحدة إلى تحسين فرص حصول النساء على رعاية الأمومة بتسخير البنى التحتية لإنتاج الطاقة النظيفة. وسُجل أيضا انخفاض كبير في معدل وفيات الأمهات والمواليد في جمهورية مولدوفا نتيجة لإصلاحات النظام الصحي المدعومة من منظومة الأمم المتحدة.

5 - ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والعمل المناخي، والاستهلاك المستدام. فالابتكار وإقامة الشراكات الاستراتيجية وتعزيز نظم البيانات هي عوامل أساسية لتسريع وتيرة التقدم. ويمكن أن يؤدي توسيع نطاق الصحة الرقمية والتكيف مع تغير المناخ والتجارة المراعية للمنظور الجنساني إلى إحداث التحول المنشود. وسيتطلب تحقيق الأهداف استثمارات مستدامة وحوكمة شاملة للجميع والتزامًا قويًا بميثاق المستقبل وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

منطقة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

6 - أحرزت المنطقة تقدماً ملموساً نحو تحقيق الأهداف، حيث إن من المتوقع تحقيق 23 في المائة من الغايات بحلول عام 2030 وإحراز تقدم واعد بشأن نسبة إضافية قدرها 41 في المائة من تلك الغايات، وإنْ كان يتعين تسريع وتيرة الجهود. ومما يبعث على التفاؤل هو أن التقدم المحرز فيما يتعلق بالهدف 7 (الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة) والهدف 14 (الحياة تحت الماء) يظهر زخماً أقوى من ذلك، في حين أن التقدم المحرز في الأهداف 4 (التعليم الجيد)، و 5 (المساواة بين الجنسين)، و 8 (العمل اللائق والنمو الاقتصادي)، و 17 (عقد الشراكات لتحقيق الأهداف)، رغم الدفع بعجلته، يتطلب بذل مزيد من الإجراءات المتضافرة. فعلى سبيل المثال، بحلول عام 2020، كانت المنطقة قد نجحت في تحقيق الغاية 14-5، حيث تمكنت من الحفاظ على ما نسبته 22,9 في المائة من مناطقها الساحلية والبحرية. وفيما يتعلق بقطاع الصحة، سجلت البرازيل وشيلي وكولومبيا وكوستاريكا وأوروغواي درجة قدرها 80 أو أكثر في مؤشر التغطية

الصحية الشاملة. ولا تزال التحديات المستعصية كهشاشة المؤسسات، ومحدودية الحيز المالي، وانخفاض النمو الاقتصادي، ومواطن الضعف البيئي تعيق التقدم. ولتغيير ذلك الاتجاه، يجب على المنطقة أن تعطي الأولوية لتعزيز الحوكمة وتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية وإحداث تحول في نظام الإنتاج ينصب فيه التركيز على الرقمنة والطاقة المتجددة ونظم الرعاية. فتعزيز التعاون الإقليمي، في إطار الاسترشاد بميثاق المستقبل، أمر ينطوي على أهمية حيوية لتحقيق خطة عام 2030.

منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

7 - تجسِّد مسيرة المنطقة صوب تحقيق الأهداف صورة متباينة ولكنها واعدة. فقد أحرزت المنطقة تقدما ملحوظا بشأن الهدف 3 (الصحة والرفاه) والهدف 6 (المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي). وفيما يتعلق بالهدف 5، ولا سيما في إطار الغاية 5-أ، الرامية إلى ضمان حصول المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، على الموارد الاقتصادية، يوجد مثال بارز على التقدم المحرز فيه في مصر، حيث زادت فيها نسبة امتلاك الحسابات المصرفية بين النساء بنسبة 260 في المائة في الفترة بين عامَي 2016 و 2024، بما يعكس نجاح مبادرات الإدماج المالي المحددة الأهداف. ومن التطورات الواعدة زيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة النظيفة وتحسين البنى التحتية للمدارس. ويتعين إحراز مزيد من التقدم في القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة واتخاذ الإجراءات المتعلقة بالمناخ. فمن بين 91 غاية من الغايات التي تتوافر عنها بيانات، كان التقدم المحرز في 23 في المائة (21 غاية) متجها في المسار الصحيح، وأُحرز بعض التقدم ولكن يتعين تسريع وتيرته في 62 في المائة (56 غاية)، فيما يشهد التقدم في 15 في المائة (14 غاية) تراجعاً. ولا تزال المعوقات الهيكلية كالنزاعات وضعف الحوكمة وندرة المياه والتفاوتات الاقتصادية تعيق التقدم، ولكن تحقيق الأهداف 3 و 4 و 6 لا يزال في المتناول، إذا ما بُذلت جهود مستدامة. وسيتوقف التعجيل بذلك الزخم على تعزيز نُظم البيانات، وتوثيق التعاون الإقليمي، وإجراء إصلاحات سياسية شاملة لضمان إحراز تقدم منصف والوفاء بالوعد بعدم ترك أي أحد خلف الركب.

النسبة المئوية للتقدم المحرز في تحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة في عام 2025

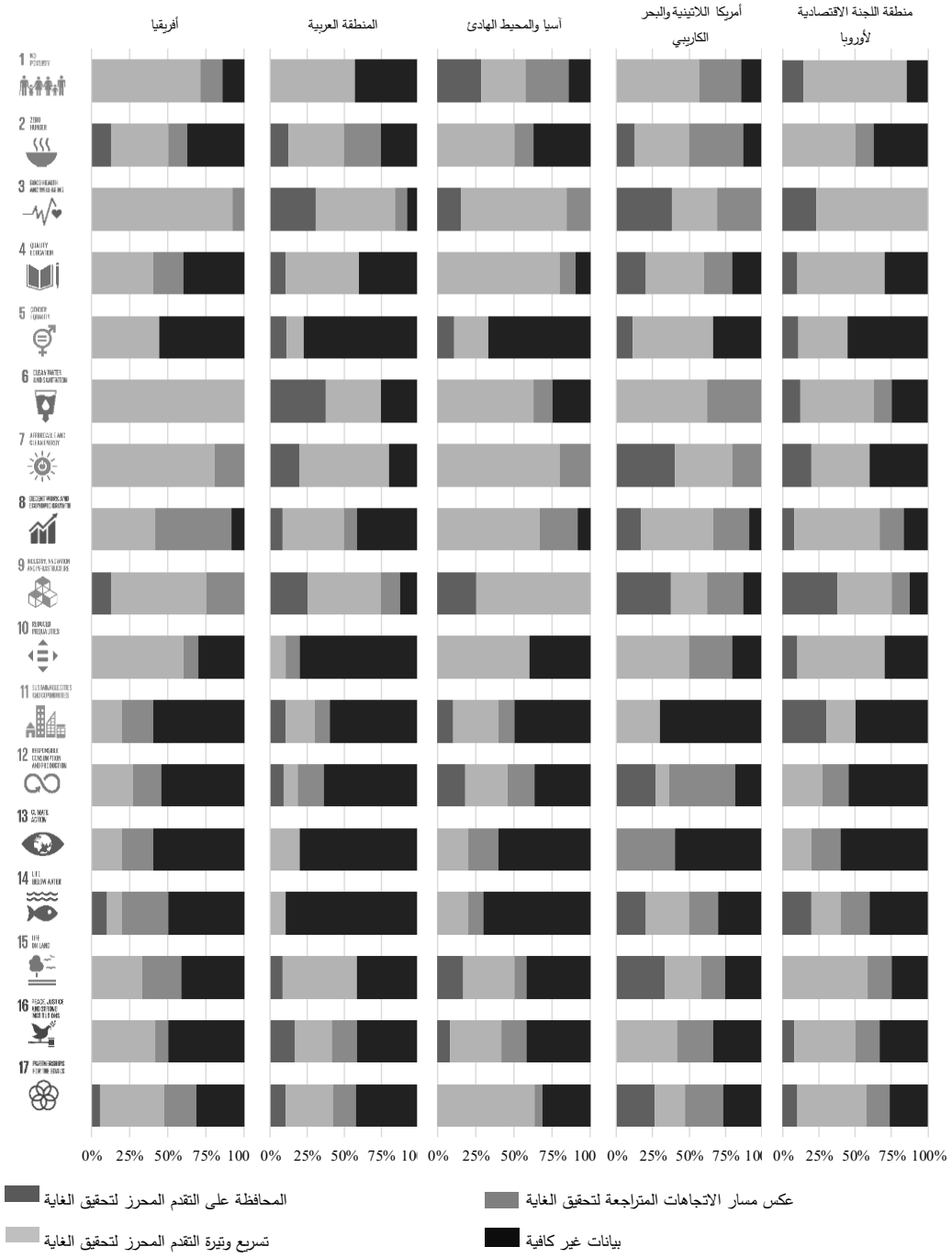

المصدر: للاطلاع على منصات بيانات اللجان الإقليمية بشأن التقدم المحرز صوب تحقيق الأهداف وتفاصيل عن البيانات والمنهجية الأساسية، انظر https://ecastats.uneca.org/africaundata/SDGs؛ و https://arabsdgmonitor.unescwa.org/؛ و https://data.unescap.org/؛ و https://agenda2030lac.org/estadisticas/index.html؛ و https://w3.unece.org/sdg2025/.

ملاحظة: يشجع القراء على وضع النقاط التالية في اعتبارهم عند مقارنة التقدم المحرز بين المناطق الخمس: (أ) ربما استخدمت مجموعات مختلفة من المؤشرات في إطار كل هدف تبعا لتوافر البيانات في كل منطقة؛ و (ب) يُقيم التقدم المحرز في ضوء مجموعة القيم المستهدفة الخاصة بكل منطقة؛ و (ج) بعض البلدان أعضاء في أكثر من لجنة إقليمية واحدة.

باء - النهوض بالمسارات الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

8 - يتضمن هذا الفرع، الذي يتمحور حول ثلاثة مجالات مواضيعية واسعة النطاق، موجزا لأمثلة من العمل الذي اضطلعت به اللجان الإقليمية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

1 - توسيع نطاق تمويل التنمية المستدامة: إطلاق الاستثمارات، والتمويل المناخي، ومعالجة القدرة على تحمل الدين

9 - في سياق يتسم بعدم اليقين والاستقطاب على الصعيد الاقتصادي، واصلت اللجان الإقليمية الدفع بجهود تنفيذ خطة تمويل التنمية في كل منطقة لدعم مساعي البلدان في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل والطويل الأمد.

10 - وقد عززت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تمويل التنمية المستدامة، بالتعاون الوثيق مع الشركاء. وبغية معالجة التأثير المتزايد للدين المحلي، وضعت اللجنة توجيهات تقنية لإعادة هيكلة هذا الدين، استخدمتها بلدان، مثل زامبيا، لتحسين أطرها المالية العامة. ووفرت أدوات نمذجة الاقتصاد الكلي ودورات التدريب التي قدمتها اللجنة الدعم لغامبيا وغانا وناميبيا في تعزيز التوقعات المالية ووضع السياسات.

11 - وفيما يتعلق بالتمويل المناخي، عززت اللجنة المناقشات الإقليمية بشأن هذه المسألة من خلال الحوارات الوطنية التي جرت في ليبيريا وزمبابوي، وقدمت الدعم لمواءمة الجيل القادم من المساهمات المحددة وطنياً مع خطط التنمية. وقامت اللجنة بتدريب أكثر من 180 مفاوضاً في مجال المناخ، وأعدت أدوات خاصة بأسواق الكربون، وأدمجت الخسائر والأضرار في تلك المساهمات المحددة وطنياً، مما يسَّر إمكانية حصول البلدان على التمويل المناخي.

12 - وفي إطار الجهود الرامية إلى دعم تعبئة الموارد على الصعيد المحلي، عززت اللجنة إدارة الضرائب بتنظيمها لحلقات عمل ودورات في مجال التعلم من الأقران في مصر وليبيا وموريتانيا. وبغية كبح التدفقات المالية غير المشروعة، عقدت اللجنة حلقت عمل في أديس أبابا، حضرها أكثر من 500 مشارك من المنطقة، تمحورت حول صياغة خطط عمل بشأن الإصلاحات المتعلقة بالضرائب والإنفاق العام وإدارة الديون.

13 - وبغية توطيد أسواق رأس المال، قدمت اللجنة الدعم لجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية تنزانيا المتحدة في مجال تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية لاجتذاب الاستثمارات من القطاع الخاص. ففيما يتعلق بالتجارة، ساعدت اللجنة غينيا الاستوائية وإيسواتيني وليبيريا والمغرب على وضع استراتيجيات وطنية بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

14 - وفي المنطقة العربية، ما زال عدم الاستقرار وارتفاع مستويات الديون يعيق قدرة بلدانها على تمويل التنمية المستدامة. فالعوائق الهيكلية، بما فيها أوجه القصور التي تعتري قطاعَي الإنفاق العام وتعبئة الضرائب وارتفاع تكاليف الاقتراض بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل وتناقص المعونة الخارجية، تشكِّل عقبات رئيسية في هذا الصدد. وفي إطار التصدي لذلك، أعدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا أدوات مدعومة بالذكاء الاصطناعي مصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات الوطنية فيما يتعلق باستراتيجيات إدارة الديون والتمويل على نحو يمكن تحمله. كما قدمت اللجنة الدعم للأعضاء في استخدام هذه الأدوات وشكَّلت فريقا لإدارة الديون يُعنى بمساعدة البلدان على الدعوة إلى إصلاح هيكل الديون العالمي.

15 - ومن أجل توسيع نطاق الحيز المالي ليشمل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، واصلت اللجنة تنفيذ مبادرتها المتعلقة بمقايضة سداد الديون بالإنفاق على العمل المناخي وتنفيذ الأهداف. وفي ذلك الصدد، تم تفعيل فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في تونس لتتولى وضع برنامج لمقايضة سداد الديون بالإنفاق على العمل المناخي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وإعطاء الأولوية للمشاريع المتصلة بالمفاوضات مع الدائنين.

16 - وأصدرت اللجنة أيضا *تقرير آفاق الدين والمالية العامة للمنطقة العربية* لعام 2024[1]، الذي يتضمن تحليلاً للسبل التي يمكن بها للتدفقات المالية أن تدعم تحقيق التنمية المستدامة. ويقدم التقرير توصيات موجهة للجهات الفاعلة الوطنية والدولية، تشمل إصلاحات لتحسين العدالة والكفاءة في الإنفاق العام، وتعزيز تعبئة الضرائب، وتحسين إدارة محافظ الديون، وتعزيز استخدام أدوات التمويل الابتكاري.

17 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، دعمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ سد الفجوات الاقتصادية والبيئية والاجتماعية من خلال تعبئة المزيد من التمويل. وتعمل اللجنة مع حكومات كمبوديا ومنغوليا وتايلند على إنشاء مسارات لمشاريع مستدامة يمكنها اجتذاب التمويل من مستثمري القطاع الخاص والمصارف الإنمائية المتعددة الأطراف.

18 - وعلى نطاق منطقة جنوب شرق آسيا، ولا سيما إندونيسيا والفلبين وفييت نام، تعكف اللجنة أيضا على دعم الحكومات في تعبئة التمويل اللازم لعمليات الانتقال الطاقي. ففي منغوليا، تساعد اللجنة الحكومة على إدماج اختبار الإجهاد المناخي في العمليات المتعلقة بالسياسة النقدية. وفي سري لانكا وطاجيكستان وبوتان وكمبوديا، تعمل اللجنة على وضع أطر السندات السيادية ومن القطاع الخاص فيما يتعلق بسندات الاقتصاد الأخضر والمستدام. وعلى الصعيد الإقليمي، أعدت اللجنة تحليلا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا بشأن النظام البيئي للتمويل الأخضر لإقرارات التمويل المستدام، وخرائط الطريق، والمعايير وأدوات التمويل على نطاق جميع بلدان الرابطة.

19 - وفيما يتعلق بأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تواجه المنطقة ثلاثة مآزق إنمائية هي كما يلي: تدني القدرة على تحقيق النمو؛ وارتفاع عدم المساواة مع انخفاض الحراك والتماسك الاجتماعيين؛ وضعف القدرات المؤسسية والحوكمة. وتدعم اللجنة التحولات الرامية إلى التحرر من هذه المآزق وتشجيع اتباع نموذج إنمائي أكثر إنتاجية وشمولية واستدامة، وهو ما عُرض على اللجنة في دورتها الأربعين، التي عُقدت في بيرو في تشرين الأول/أكتوبر 2024.

20 - وفي الاجتماع الثامن لمنتدى بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعني بالتنمية المستدامة، عُقدت دورة تحضيراً للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، تطرق المشاركون خلالها إلى تعبئة الموارد من أجل التنمية المستدامة وتوليد الإسهامات الإقليمية للمؤتمر. وخلال الاجتماع نفسه، تناول المنتدى الاحتياجات الخاصة لبلدان منطقة البحر الكاريبي، مع التأكيد على التآزر بين خطة عام 2030 وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

21 - وفي منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، هناك حاجة إلى توفير تمويل كبير لسد الفجوة بين المستويات الحالية للاستثمار وبين الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتدعم اللجنة تعبئة

(1) انظر: https://www.unescwa.org/publications/debt-fiscal-outlook-report-arab-region.

وتخصيص الموارد المالية من خلال مسارات عمل مختلفة. ففي الدورة الحادية والسبعين للجنة، المعقودة في جنيف، يومَي 9 و 10 نيسان/أبريل 2025، أكدت الدول الأعضاء على الحاجة إلى تهيئة بنية تحتية قادرة على الصمود، وهو ما يتوقف على اتخاذ قرارات تنظيمية وإجراء استثمارات طويل الأمد على حد سواء. وتنطوي الشراكات بين القطاعين العام والخاص على أهمية أساسية لتعبئة التمويل من القطاع الخاص للبنى التحتية والخدمات العامة. ودعماً لهذا المسعى، وضعت اللجنة نظام الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتقييم الهياكل الأساسية وتصنيفها، الذي يُستخدم لتقييم المشاريع ويحدد لها درجات وفقا لمدى تماشيها مع الأهداف.

22 - وتقوم اللجنة أيضا بتيسير تدفق رؤوس الأموال لغرض الانتقال الطاقي، حيث تعمل مع شركاء، مثل مناصري العمل المناخي الرفيعي المستوى والمؤسسات المالية، على استحداث أدوات مالية جديدة ومساعدة الجهات الراعية للمشاريع على الصعيد الإقليمي في التواصل مع المموِّلين المحتملين. وعلاوةً على ذلك، تقدم اللجنة المشورة إلى الدول الأعضاء بشأن السياسات، كالتي تتعلق بالضرائب البيئية وتسعير الكربون، وهي سياسات تزيد من حجم الإيرادات المحلية وتعزز المواءمة مع الأهداف.

2 - تسخير التكنولوجيا والابتكار: النهوض ببرنامج العمل الرقمي من أجل تحقيق التنمية المستدامة

23 - ينطوي التحول الرقمي على أهمية بالغة لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، ولكن العديد من البلدان في أفريقيا تفتقر إلى البنى التحتية اللازمة لدعم استخدام التقنيات الخضراء واتباع الممارسات المستدامة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انصب تركيز اللجنة على تعزيز القدرات الوطنية لاعتماد الحلول الرقمية في مجالات شتى مثل التعليم والزراعة والحوكمة والقدرة على تحمل تغير المناخ.

24 - ودعمت اللجنة مبادرات مثل برنامج توسيع نطاق الأولمبياد العالمي للروبوت في أفريقيا، الذي تلقى التدريب في إطاره حوالي 900 من الطلاب والمعلمين في إثيوبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة. وساعدت اللجنة أيضا الدول الأعضاء في وضع خرائط طريق بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار، وأنشأت التحالف المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل تنمية أفريقيا، وشجعت ريادة الأعمال، ولا سيما بين الجامعات والمبتكرين الشباب.

25 - وفي بوتسوانا، ساهمت اللجنة في إحداث التحول الرقمي في قطاع الزراعة، بتشجيعها استخدام تقنيات مثل الزراعة المائية، وتتبع سلوك الحيوانات، والمزادات عبر الإنترنت لتحسين كفاءة الزراعة. كما دعمت اللجنة إعداد مشروع استراتيجيات الهوية الرقمية لصالح غامبيا وزيمبابوي. ولتعزيز البيئات الرقمية الآمنة، قدمت اللجنة تدريباً في مجال الأمن السيبراني في الكونغو لموظفي إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين.

26 - وفي المنطقة العربية، يجري تسخير التكنولوجيا لإحداث تحول في حوكمتها واقتصاداتها، ولكن مع وجود اختلافات ملحوظة بين البلدان. وتعيق الفجوة الرقمية، الناجمة عن التفاوتات في البنى التحتية، واللغة، ومستوى الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، تعميم استخدام التكنولوجيات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي التوليدي. ومن أجل النهوض بالتعاون الرقمي، وتماشياً مع التعاهد الرقمي العالمي، عقدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا منتدى التعاون الرقمي والتنمية، وهو حدث إقليمي حضره 420 مشاركاً، من بينهم 70 شخصية رفيعة المستوى من 19 بلدا عربيا. وسيُسترشد بالوثيقتين الختاميتين للمنتدى في التعاون الرقمي الإقليمي في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة وضع خطط وطنية للتنمية الرقمية في كل من ليبيا ودولة فلسطين، ومن ثَم ترجمة الأجندة الرقمية العربية إلى سياسات وطنية.

27 - وترصد اللجنة أيضًا الاتجاهات التكنولوجية الكبرى، وقد نشرت في عام 2025 تقريرًا عن تأثير الذكاء الاصطناعي على المنطقة، ليُسترشد به في اتخاذ القرارات السياساتية والتشريعية والتقنية والاستثمارية. وتقدم اللجنة أيضًا الأدلة الجغرافية الإحصائية، وساعدت مصر والأردن وقطر وتونس في توليد البيانات ومحاكاة الخيارات السياساتية وتقييم الآثار.

28 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، تقوم الحكومات بتنفيذ سياسات لسد الفجوة الرقمية، ويشمل ذلك توسيع نطاق البنى التحتية الرقمية وتعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية. غير أن ثمة حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان استفادة جميع شرائح المجتمع من الرقمنة، وكذلك أقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. فالنُهج التعاونية، مثل النشر المشترك وتقاسم البنى التحتية، يمكن أن تقلل من التكاليف وتسرِّع من وتيرة إمكانية الاتصال الإلكتروني وتزيد إلى أقصى حد من الاستثمارات المحدودة.

29 - ومن الأحداث الرئيسية في المنطقة المؤتمر الوزاري المعني بالشمول والتحول الرقميَّين في آسيا والمحيط الهادئ، الذي عُقد في أستانا، في الفترة من 3 إلى 5 أيلول/سبتمبر 2024، وشاركت في تنظيمه اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وحكومة كازاخستان. ويستعرض إعلان أستانا الوزاري بشأن الشمول والتحول الرقميَّين في آسيا والمحيط الهادئ رؤية لمنطقة شاملة رقميًا بغية تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق الأهداف. ويؤدي طريق المعلومات الفائق السرعة لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، وهو مبادرة تقودها اللجنة، دورًا حيويًا في تنفيذ الإعلان.

30 - وفيما يتعلق بالابتكارات الجغرافية المكانية، تواصل اللجنة تحديث قاعدة بيانات الممارسات الجيدة في المعلومات الجغرافية المكانية ولوحة المتابعة، التي تتضمن تطبيقات فضائية وابتكارات رقمية للنهوض بخطة عام 2030. كما تتعاون اللجنة مع معهد المياه والبيئة والصحة لغرض وضع أدوات لاستخدام البيانات الضخمة عن الأرض والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي في إدارة الكوارث، حيث تقدم دورات تدريبية متاحة عبر الإنترنت لأكثر من 000 3 مشارك من 33 بلدا.

31 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، كان المؤتمر الوزاري التاسع المعني بمجتمع المعلومات، الذي عُقد في سانتياغو يومَي 7 و8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، مَعلماً رئيسياً. فخلال المؤتمر، تم اعتماد برنامج العمل الرقمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وإعلان سانتياغو ذي الصلة به، وهو وثيقتان أساسيتان توفران التوجيه الاستراتيجي لإحداث التحول الرقمي في المنطقة. وقد أعاد المشاركون التأكيد على دور المؤتمر كمحفل لتحديث أولويات السياسات الرقمية والنهوض باستخدام التكنولوجيات الرقمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

32 - وتحدد وثيقة برنامج العمل الرقمي خريطة طريق تتضمن ثلاثة محاور استراتيجية هي كما يلي: إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال والبنية التحتية الرقمية؛ والحوكمة الرقمية والأمن السيبراني؛ والابتكار والتكنولوجيات الناشئة والذكاء الاصطناعي من أجل التنمية. وتدعم اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بوصفها الأمانة الفنية، تنفيذ البرنامج من خلال مبادرات مثل مرصد التنمية الرقمية ومدرسة التحول الرقمي والابتكار في منطقة البحر الكاريبي.

33 - وإذْ تضع اللجنة في اعتبارها إمكانية أن تصبح التكنولوجيا والابتكار من العوامل القوية لتسريع وتيرة التنمية المستدامة، اعتمدت على نحو استباقي رقمنة صكوكها وأدواتها واتفاقياتها وسائر أعمالها. فالملاحظ أن التحولات الرقمية، على سبيل المثال، حققت مكانة مرموقة في مجال الطاقة المستدامة.

كما تلتمس اللجنة العديد من مسارات العمل المتطورة في مجال الذكاء الاصطناعي (فيما يتعلق بقدرة نظم الطاقة على التحمل، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والسلامة على الطرق) والتشغيل الآلي (فيما يتعلق بالمركبات والطاقة). ففي مجال الشراكات بين القطاعين العام والخاص، على سبيل المثال، اعتمدت لجنة الابتكار والقدرة على المنافسة والشراكات بين القطاعين العام والخاص مبادئ توجيهية رئيسية لتعزيز التحول الرقمي والأخضر. ويشمل ذلك مبادئ توجيهية بشأن تحسين تنفيذ الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال التحول الرقمي، والتشخيص باستخدام البنى التحتية الرقمية في مجال الرعاية الصحية (التطبيب عن بُعد) والخدمات العامة، وعمليات الشراء المراعية للبيئة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص دعماً لتحقيق الأهداف.

3 - بناء مجتمعات شاملة للجميع: تعزيز التنمية الاجتماعية وعدم ترك أحد خلف الركب

34 - لا تزال عدم المساواة منتشرة على نطاق واسع في العديد من البلدان الأفريقية، حيث تشهد أوجه تفاوت كبيرة في الموارد والدخل وإمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية، بما يديم حلقة الفقر. وتنطوي السياسات الاجتماعية على أهمية حاسمة لحل هذه المسائل، ولكن العديد من الدول الأفريقية تفتقر إلى القدرات المؤسسية لصياغة وتنفيذ سياسات شاملة ومستدامة.

35 - وينصب تركيز اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على المبادرات السياساتية المحددة الأهداف والتخطيط القائم على الأدلة وبناء القدرات لتوفير الدعم للفئات السكانية الضعيفة. ولذا تعمل اللجنة على تعزيز المساواة بين الجنسين بإزالة العوائق التي تحول دون استفادة المرأة من التكنولوجيا، كالقيود الاقتصادية والفجوات في البنى التحتية والأعراف الثقافية المنطوية على تمييز وتدني مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة. فعلى سبيل المثال، قدمت اللجنة الدعم لإثيوبيا وكينيا وأوغندا في مجال تعميم المساواة بين الجنسين في أطرها السياساتية الوطنية. وتعمل اللجنة أيضًا على تعميق فهم مقرِّري السياسات للاقتصاد الرقمي من أجل تعزيز مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية، بما في ذلك تيسير برامج تحسين المهارات الرقمية لدى النساء ودعم توليد البيانات المصنفة حسب نوع الجنس.

36 - والمنطقة العربية هي المنطقة الوحيدة التي يتزايد فيها معدل فقر الدخل[2]. فهي تشهد أعلى معدل بطالة في العالم وأوجه عدم مساواة كبيرة متعددة الأبعاد، لا سيما عدم المساواة بين الجنسين. وفي ظل هذه الخلفية، تدعم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا عملية تقرير السياسات في دولها الأعضاء باتباع نهج متعدد الأبعاد لقياس الفقر من أجل تحقيق تنمية أكثر شمولاً. وفي عام 2024، استخدم كل من الأردن ومصر نسخة مكيفة حسب السياق الوطني من دليل الفقر المتعدد الأبعاد والأداة المساعدة لدليل الفقر المتعدد الأبعاد التي وضعتها اللجنة وذلك لتقييم عوامل الفقر، بما في ذلك عدم المساواة والإقصاء.

37 - ودعمت اللجنة الجهود الرامية إلى التصدي لحالات ارتفاع البطالة في أوساط الشباب باتباع نهج يركز على المهارات. وقد استخدمت ثلاثُ مؤسسات أكاديمية مرصدَ المهارات الذي أطلقته اللجنة لمساعدة الخريجين في التخطيط لمسارهم المهني، واعتمد كل من الأردن وقطر إطار مبادرة مستقبل العمل التي أطلقتها اللجنة في استخدام الذكاء الاصطناعي لوضع سياسات أكثر دينامية لسوق العمل.

(2) *عدم المساواة في المنطقة العربية: دوّامة من الأزمات* (منشورات الأمم المتحدة، 2024).

38 - وفي عام 2024، أطلقت اللجنة أيضًا أكاديمية قادة المدن العربية، وهي مبادرة جمعت خبراء أكثر من 20 كيانًا عالمياً لتقديم منهج مختلط لصالح 11 من كبار مسؤولي المدن، قُدم باللغة العربية أساساً. وركزت الأكاديمية على التنمية الحضرية الشاملة وتناولت مواضيع شتى مثل إضفاء الطابع المحلي على الأهداف، والقدرة على تحمل تغير المناخ، والتمويل الحضري.

39 - وفي آسيا والمحيط الهادئ، وضعت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في إطار عملها التحليلي الرامي إلى تقديم المساعدة التقنية المحددة الأهداف، التحليل المعنون "عدم ترك أحد خلف الركب" لفهم الكيفية التي تؤدي بها العوامل المختلفة إلى عدم المساواة فيما يتعلق بإمكانية الحصول على الفرص الأساسية. وقد استخدمت تسعة بلدان في آسيا والمحيط الهادئ هذا التحليل في استعراضاتها الوطنية الطوعية، واستُرشد به في ما لا يقل عن 12 تقييماً من التقييمات القطرية المشتركة.

40 - وإدراكاً لأهمية التنمية الشاملة للمسائل المتصلة بالإعاقة، اعتمدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إعلان جاكرتا بشأن عقد آسيا والمحيط الهادئ للأشخاص ذوي الإعاقة، 2023-2032. وأعدت اللجنة دليلاً تشغيلياً لتنفيذ الإعلان، وهي تعكف على مساعدة البلدان في تعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية لصالح الأشخاص ذوي الإعاقة. واستقطب برنامج إقليمي لبناء القدرات متاح على الإنترنت بشأن إحصاءات الإعاقة، أطلقته اللجنة والمعهد الإحصائي لآسيا والمحيط الهادئ، مشاركة 77 خبيراً من جميع أنحاء المنطقة.

41 - وتعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ مع الدول الأعضاء لوضع وتنفيذ سياسات شاملة بشأن الشيخوخة، وذلك باعتبار آسيا والمحيط الهادئ المنطقة التي تتسارع فيها معدلات الشيخوخة أكثر من غيرها في العالم. ويتتبع أحد مشاريع اللجنة يتعلق بحسابات التحويل الوطنية وحسابات الإدماج الوطنية التحويلات فيما بين الأجيال لتحديد المجالات التي تستدعي التدخل في مجال السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم اللجنة بلدان شمال ووسط آسيا فيما تبذله من جهود لتحسين إحصاءاتها وسياساتها المتصلة بالهجرة وتحسين نتائج الهجرة بتعزيز التعاون الإقليمي وإدارة البيانات على نحو أفضل.

42 - وتواجه أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحديات مستمرة تعترض تحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة فيها. ولذا تدعو اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى الأخذ بنهج شامل، يشمل تعزيز نُظم الحماية الاجتماعية، وتحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، وتعزيز الحوكمة، وتعبئة الموارد المالية.

43 - وخلال الدورة الخامسة للمؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالتعاون مع كولومبيا، حلقة نقاش بشأن الأشخاص ذوي الإعاقة، أفضت إلى إنشاء "فريق كارتاخينا" المعني بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وعملت اللجنة أيضا مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لإعداد دراسة عن الأشخاص المنحدرين من أصل أفريقي، انصب التركيز فيها على التحديات المتعلقة بإبراز مكانتهم، وفرص حصولهم على الخدمات، والثغرات التي تعتري السياسات في هذا الصدد.

44 - وتطرح شيخوخة السكان تحدياً رئيسياً يتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة في مجال السياسات المتعلقة بالصحة والحماية الاجتماعية والرعاية. وقد دعمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الأفرقة الوطنية في كولومبيا وكوستاريكا وجامايكا فيما تبذله من جهود لتعزيز قدراتها فيما يتعلق بالمنهجيات ذات الصلة بحسابات التحويل الوطنية وحسابات الإدماج الوطنية، مما ساعد في وضع سياسات

تطلعية. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت اللجنة حلقة عمل تدريبية إقليمية بشأن حسابات التحويل الوطنية وحسابات الإدماج الوطنية في المؤتمر الحادي عشر لرابطة السكان في أمريكا اللاتينية، الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2024. وقدمت اللجنة أيضا المساعدة التقنية إلى البرازيل في تنفيذ سياستها الوطنية للرعاية، مع التركيز على المساواة بين الجنسين والرعاية الطويلة الأمد الخاصة بكبار السن الذين لديهم اعتماد وظيفي على الغير.

45 - وفي سياق مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية المقبل، تشمل مجالات السياسة الاجتماعية التي لا تزال ذات أهمية حاسمة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا اتخاذ تدابير لمساعدة الأشخاص الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني وتدابير لتحسين المساواة بين الجنسين والإدماج في سوق العمل، والصحة، والمعاشات التقاعدية، ونطاق توفير الحماية الاجتماعية، ونظم الرعاية.

46 - وفي ضوء التحولات الديموغرافية وعمليات الانتقال الخضراء والرقمية، ينصب تركيز اللجنة الاقتصادية لأوروبا على مسألة شيخوخة السكان، بطرق منها فريقها العامل الدائم المعني بالشيخوخة، حيث تدعو إلى إجراء استثمارات في تنمية رأس المال البشري على مدى الحياة، باعتبارها عاملاً رئيسياً لتحقيق التنمية الاجتماعية الشاملة.

47 - ويتولى الفريق العامل الدائم المعني بالشيخوخة المسؤولية عن تجميع قاعدة بيانات اللجنة عن التدخلات السياساتية المتصلة بالشيخوخة، التي بدأ العمل بها في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، والتي صُممت لتعزيز الجهود السياساتية الرامية إلى تنمية المهارات والدراية الرقمية في أوساط كبار السن رجالاً ونساءً وإلقاء الضوء على أهمية عدم ترك أي أحد خلف الركب في عالم يتزايد فيه التحول الرقمي. كما ستكون الرقمنة من بين المواضيع التي سيجري تناوُلها في النسخة المستكملة من استراتيجية التنفيذ الإقليمية لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة لعام 2022.

ثانيا - تعزيز الاتساق والتعاون على الصُّعد العالمي والإقليمي والقطري، بما في ذلك في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

ألف - من المناطق إلى الساحة العالمية: تعزيز تعددية الأطراف من أجل تحقيق التنمية المستدامة

48 - تؤدي اللجان الإقليمية دوراً حيوياً في الربط بين البعدين العالمي والإقليمي للتنمية المستدامة. فهي تترجم الولايات العالمية إلى إجراءات تكون مصممة خصيصًا على الصعيد الإقليمي، كما أنها تجلب الأولويات والرؤى الإقليمية إلى مؤتمرات القمة العالمية الكبرى. وبتوثيق العمل على نحو متزايد مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن طريق نظام المنسقين المقيمين المعاد تنشيطه، تكفل اللجان أيضًا اتخاذ إجراءات أقوى تأثيرًا على أرض الواقع، ولا سيما في مجال إسداء المشورة المتكاملة بشأن السياسات ويستمر هذا الدور المزدوج في تعزيز تعددية الأطراف من خلال تشجيع الاتساق والشمول والحلول المشتركة على نطاق الحوكمة بجميع مستوياتها.

49 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت اللجان الإقليمية عملية استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور 30 سنة على اعتماده. وقدمت أيضا الخبرة التقنية والدعم في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء لمساعدتها في إجراء استعراضاتها الوطنية. وإلى جانب جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، تولت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي

آسيا قيادة استعراض أُجري على المستوى الإقليمي ويسَّرت اعتماد إعلان أكدت فيه الدول العربية من جديد التزامها بإعلان ومنهاج عمل بيجين. ونظمت اللجنة المؤتمر الوزاري لآسيا والمحيط الهادئ بشأن استعراض إعلان بيجين+30، مما ضمِن استخدام العناصر الرئيسية من موجز النتائج الذي أعده الرئيس أساساً للمناقشة خلال الدورة التاسعة والستين للجنة وضع المرأة، المعقودة في آذار/مارس 2025. وبالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، شاركت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في قيادة أعمال التحضير للاستعراض الإقليمي الذي أكدت فيه الدول الأعضاء في اللجنة من جديد التزامها بمنهاج العمل؛ وتُوِّجت هذه الجهود باعتماد موقف أفريقي مشترك بشأن التدابير ذات الأولوية. وأعاد الاجتماع الاستعراضي لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي شاركت اللجنة مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تنظيمه، تنشيط الالتزام السياسي بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان المكفولة للمرأة وتمكين المرأة. وقدمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تقريرا إقليميا بعنوان "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي: تقرير إقليمي عن استعراض إعلان ومنهاج عمل بيجين، بعد مرور 30 عامًا عليه، بالتآزر مع تنفيذ الخطة الجنسانية الإقليمية"، إلى دورة لجنة وضع المرأة، إلى جانب الإعلان المعتمد من الوزراء والسلطات العليا للأجهزة الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة.

50 - وفي إطار التحضير للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، أجرت اللجان الإقليمية مشاورات إقليمية مع الدول الأعضاء والجهات المعنية صاحبة المصلحة لتحديد أولويات التمويل الإقليمية ومقترحات بشأن السياسات العامة. وقد ساعدت تلك المشاورات في التوصل إلى توافق إقليمي في الآراء وانبثقت عنها توصيات بشأن مواضيع شتى كتعزيز حشد الموارد، وتحسين القدرة على تحمل الدين، وتشجيع مشاركة القطاع الخاص، والنهوض بإصلاح الهيكل المالي الدولي.

51 - وأجرت اللجان الإقليمية أيضاً الاستعراض الإقليمي الثاني للاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية وحددت سبلاً لتسريع وتيرة التنفيذ. فقد نظمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ استعراضها الإقليمي الثاني بشراكة مع شبكة الأمم المتحدة الإقليمية المعنية بالهجرة لآسيا والمحيط الهادئ. وبالاشتراك مع المنظمة الدولية للهجرة، نظمت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي استعراضًا إقليميًا نوقشت فيه أولويات إدارة شؤون الهجرة في المنطقة. واستُخدم استعراض منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا، الذي نظمته اللجنة والشبكة الإقليمية ذات الصلة المعنية بالهجرة، في تسليط الضوء على أوجه النقص المتزايد في اليد العاملة الماهرة في المنطقة، ومسارات إدارة الهجرة المرتكزة على الحقوق للتصدي لمخاطر الهجرة غير النظامية، والأهمية المحورية لإعداد بيانات قوية لدعم اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة، والحاجة إلى مواجهة التصورات السلبية عن المهاجرين والهجرة.

52 - وخضعت حالة التقدم نحو تحقيق الأهداف في عام 2025 للتقييم في المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة، التي تمثل منتديات أصحاب المصلحة المتعددين الرائدة في رصد واستعراض خطة عام 2030 على الصعيد الإقليمي. وقد أقرت الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة بأن التقدم الإقليمي لا يزال بعيدًا عن مساره الصحيح، ودعت إلى اتخاذ إجراءات عاجلة ومُحدثة للتحول، من خلال تعزيز الالتزام على الصعيد الوطني، وزيادة الاستثمار والحلول المبتكرة، وإحداث تحول هيكلي، بما في ذلك إصلاح الهيكل المالي الدولي وزيادة فرص الحصول على التمويل الميسَّر. وأكد المشاركون في المنتديات على أهمية اعتماد سياسات تكون مصممة خصيصًا حسب السياقات المحلية، وتعميم الإجراءات المتعلقة بالمناخ، وانتهاج سبيل اتخاذ القرارات القائمة على البيانات والشاملة للجميع. وستسهم الوثائق الختامية المنبثقة عن

المنتديات في إثراء المداولات خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، المقرر عقده في تموز/يوليه 2025.

باء - لمحات سريعة عن التقدم المحرز بعد ست سنوات من إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية

53 - يسلط هذا الفرع الضوء على التقدم المحرز في تنفيذ عملية إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بما في ذلك البنود المدرجة على القائمة المرجعية لمجالس الإدارة، التي أعدتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وفقا لقرار الجمعية العامة 4/76.

54 - ومنذ عام 2019، دعمت اللجان الإقليمية مشاركتها مع نظام المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، من خلال تعزيز التعاون على المستويات الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ولكفالة التشاور المنتظم مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، استعرضت اللجان الإقليمية نهجها في التعامل مع المنسقين المقيمين، ونقَّحته عند الاقتضاء، بما في ذلك من خلال وضع أطر وإجراءات تشغيل موحدة.

55 - وواصلت اللجان تقديم الدعم في مجالات التحليل القائم على البيانات والدعوة ووضع البرامج، بما في ذلك من خلال مشاركتها، عند الطلب، في التحليلات القطرية المشتركة وصياغة واستعراض أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مع تضمينها التقييمات القائمة على الوعي بالمخاطر لمسائل الاقتصاد الكلي والمسائل الإقليمية والعابرة للحدود. وتوفر اللجان أيضا، بوصفها أعضاء في أفرقة دعم الأقران، ضمانا لجودة التحليلات القطرية المشتركة، وأطر التعاون، وخطط العمل المشتركة. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك في الاجتماعات التي تُعقد مع الأفرقة القطرية والأفرقة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك بوصفها كيانات غير مقيمة.

56 - وتُقدَّم النتائج على نطاق المنظومة التي تسهم فيها اللجان الإقليمية على الصعيد القطري على أساس سنوي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تقرير رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عن مكتب التنسيق الإنمائي (E/2025/61). وتُقدَّم تقارير منصات التعاون الإقليمي عن النتائج الإقليمية التي تحققت على نطاق المنظومة إلى الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين خلال المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة.

57 - وفي إطار الهيكل الإقليمي، الذي ترأسه نائبة الأمين العام، ما برحت اللجان الإقليمية تعمل بنشاط على تعزيز التعاون وتشجيع العمل المشترك من أجل الدفع لتحقيق النتائج المرجوة على الصعيد القطري والنهوض بتنفيذ خطة عام 2030، على النحو المبيَّن أدناه.

1 - دفع التنفيذ التعاوني إلى الأمام من خلال التحالفات المواضيعية ودعم أفرقة الأمم المتحدة القطرية

58 - في أفريقيا، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إجراءات تشغيل موحدة ليُسترشد بها في التعاون مع نظام المنسقين المقيمين. فإجراءات التشغيل الموحدة هذه تتيح إطارًا مهيكلاً لتشجيع الاتساق المؤسسي حيث إنها تتضمن أعمال اللجنة والمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية وغيرها من كيانات الأمم المتحدة. كما أنها صممت لتبسيط الدعم المقدم على الصعيد القطري، بما يكفل الاتساق مع الأولويات الوطنية وأهداف الأمم المتحدة على نطاق أوسع. وأسهمت اللجنة أيضا بمدخلات تقنية في أطر التحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، مما ساعد في إدماج الأولويات الإقليمية مثل

الحوكمة الاقتصـــادية، والقدرة على تحمل تغير المناخ، وتيســـير التجارة. واللجنة، من خلال مكاتبها دون الإقليمية، هي طرف موقِّع على 25 إطارًا من أطر التعاون المذكورة.

59 - وفي إطار الأمانة المشـــتركة لمنصـــة التعاون الإقليمي لأفريقيا، وقامت اللجنة بتيســـير تنســـيق السـياسـات مع المنسـقين المقيمين بشـأن التمويل المناخي وأسـواق الكربون ودعم البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية مثل بوركينا فاســـو ومالي والنيجر. فقد وضـــعت برامج تتعلق بالمنظومات الغذائية والتعليم وعمالية الشباب والانتقال الطاقي في سياق استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وشاركت اللجنة أيضا مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى في قيادة الائتلافات المواضـــيعية، مما أدى إلى توفير دعم متكامل في مجالات التمويل والتحول الرقمي والعمل المناخي. وقد ساعدت هذه الائتلافات في مواءمة الدعم التقني وأنشطة الدعوة مع خطة عام 2030، وخطة 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، التي وضعها الاتحاد الأفريقي.

60 - وأعادت منصـة التعاون الإقليمي للدول العربية هيكلة ائتلافاتها المواضـيعية لتصـبح متماشـية مع أربع أولويات إقليمية (المساواة بين الجنسين، والبيانات والذكاء الاصطناعي، ونمو الاقتصاد الكلي، والنهج الترابطي بين العمل الإنســـاني والتنمية والســـلام) والتحولات الســـتة لتســـريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة، والتي تتعلق بالمنظومات الغذائية، والطاقة، والاتصـــال الرقمي، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والقدرة على تحمل تغير المناخ. وعلى الرغم من التحديات المتصـــلة بالنزاعات التي طال أمدها ومحدودية التمويل المقدم من الجهات المانحة، حققت الائتلافات العشـرة 26 نتيجة رئيسـية، ويسَّـرت الإصـــلاحات الوطنية وعززت الأطر المؤســـسـية. فعلى ســبيل المثال، كفل الائتلاف المواضـــيعي المتعلق بالمنظومات الغذائية أن تقوم الحكومات والمنظمات الدولية والشركاء في التنمية بمواءمة جهودها للتصـدي لانعدام الأمن الغذائي وســـوء التغذية والتحديات المناخية باعتماد نهج التفكير النظُمي، وإنشـــاء آلية دعم للتحليل القطري المشترك، صُممت لمساعدة الأفرقة القطرية في مواءمة أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة والتحليلات القطرية المشتركة مع أولويات منظومات الأغذية الزراعية.

61 - وفي منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، تشـارك اللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ في قيادة الائتلافات المواضـيعية الرئيسية، بما في ذلك ائتلاف مواضـيعي جديد معني بالتحول الرقمي أُنشئ استجابةً لطلبات الدول الأعضاء والمنسقين المقيمين في المنطقة ويرتكز على تنفيذ ميثاق المستقبل والتعاهد الرقمي العالمي. واســتجابةً للطلبات الواردة من المنســق المقيم في فييت نام، تعمل اللجنة أيضًـــا من خلال الائتلاف المواضـيعي على دعم تدريب مقرّري السياسـات بشـأن التحول الرقمي، باعتباره ركيزة أساسـية من ركائز إطار التعاون من أجل التنمية المستدامة.

62 - واســتفادت منصـــة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، عن طريق ائتلافاتها المواضعية وأفرقة عملها المشتركة بين الوكالات، من القدرات على مستوى المنظومة لدعم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في تسريع وتيرة التقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة والنهوض بالمبادرات العالمية، مثل التعاهد الرقمي العالمي وإعلان الأجيال المقبلة، تماشـــياً مع الأولويات الوطنية. وبُذلت جهود للدفع بإحراز تقدم شـامل بمواءمة عمل الائتلافات المواضـيعية مع التحولات السـتة. كما قامت المنصـة بتبسـيط إجراءات تشغيلها الموحدة لتحسين التنسيق وتبادل المعلومات مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. ومنذ عام 2023، تلقت 54 طلبا للدعم من 15 منســـقًا مقيمًا، وردت عليها من خلال الائتلافات المواضـــيعية والأفرقة العاملة المعنية بتغير المناخ والنمو العادل وتمويل التنمية والحوكمة والتنقل البشري.

63 - وتشارك اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في رئاسة الائتلافات المواضيعية المعنية بالنمو المنصف والتنقل البشري، والفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، وهي عضو في جميع الائتلافات المواضيعية والأفرقة العاملة تقريبًا. ووقّعت اللجنة 14 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهي تشارك في أعمال معظم أفرقة الأمم المتحدة القطرية في المنطقة، بما في ذلك بوصفها كيانا غير مقيم. وقد أنشأت منصة التعاون الإقليمي آلية مخصصة للمسائل الإقليمية الناشئة، مما يبرهن على مرونتها في تكييف الدعم على الصعيد القطري. وتدعو اللجنة جميع المنسقين المقيمين والمديرين الإقليميين لكيانات الأمم المتحدة إلى المشاركة في منتداها الإقليمي المعني بالتنمية المستدامة واجتماعاتها الحكومية الدولية، التي تُصاغ فيها السياسات والاتفاقات الإقليمية.

64 - وواصلت منصة التعاون الإقليمي لأوروبا ووسط آسيا تعزيز دعم السياسات على الصعيد الإقليمي وتشجيع تبادل الخبرات مع المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وتناولت المنصة أساساً الفرص الكفيلة بتسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال ائتلافاتها المواضيعية وأفرقتها الإقليمية الأخرى المشتركة بين الوكالات دعماً للدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة على الصعيد القطري على حد سواء. وقد تطورت هذه الائتلافات والأفرقة إلى حد كبير وتم تمكينها وأُعيد تنظيمها لتصبح متماشية مع إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والأولويات القطرية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، أصبحت أعمال الائتلافات المواضيعية والأفرقة المشتركة بين الوكالات متماشية مع أربعة من المجالات الانتقالية الستة: البيئة وتغير المناخ؛ والمنظومات الغذائية المستدامة؛ والتحول الرقمي؛ والحماية الاجتماعية. وعلاوةً على ذلك، قدمت المنصة دعماً محدد الهدف وحسب الطلب بشأن العوامل الأخرى الحاسمة لتمكين وتسريع وتيرة التنمية المستدامة في المجالات التالية، بما في ذلك المساواة بين الجنسين، والشباب والمراهقون، والصحة والرفاه، والبيانات والإحصاءات، علاوةً عن التحديات الإنمائية المتصلة بتنقل أعداد كبيرة من الأشخاص، والنزوح، والقدرة على الصمود. وبالإضافة إلى ذلك، قدم فريق دعم الأقران الدعم وخدمات ضمان الجودة للتحليلات القطرية المشتركة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

2 - الجهود الرامية إلى الاستفادة من المعرفة لدعم التحول الاقتصادي والاجتماعي وسد الثغرات في البيانات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة

65 - خضع مركز الأمم المتحدة الأفريقي لإدارة المعارف، الذي تشارك اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة العمل الدولية في قيادته، لعمليات تحديث كبيرة، حيث أُدمجت فيه السمات التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحسين إمكانية الاطلاع على الموارد المعرفية لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية. ويوفر المركز، الذي تجاوز عدد مستخدميه 000 6 مستخدم في جميع أنحاء العالم، الدعم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة عام 2063، وكذلك خطط إنمائية أخرى. ومن السمات الرئيسية للمركز مستودع خبرات منصة التعاون الإقليمي الأفريقي، الذي يسهل تحديد الخبرات فيما يتعلق بالأهداف والمجالات المواضيعية. وبالإضافة إلى ذلك، يضم المركز منصة شبكة الممارسين في منصة التعاون الإقليمي، تقدم للخبراء خدمات تيسير تبادل المعارف والتواصل بين النظراء على نطاق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

66 - وفي المنطقة العربية، قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بتوسيع نطاق منظومة بياناتها الرقمية لإتاحة إمكانية الاطلاع في الوقت الفعلي على البيانات المصنفة والأفكار المتعمقة التنبؤية

وأطر الإبلاغ الآلي، وكلها عناصر مدمجة في منصات رقمية قابلة للتشغيل البيني ذات نطاق إقليمي ولكنها صُممت لتلبية الاحتياجات الوطنية. فعلى سبيل المثال، تم تحويل البوابة العربية للتنمية إلى مركز شامل للبيانات والدعم السياساتي فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، حيث يتم توحيد البيانات المستمدة من وكالات الأمم المتحدة وشركاء التنمية في مستودع موثوق به يمكِّن من صنع السياسات القائم على الأدلة وتتبع مسار الأهداف على الصعيد الإقليمي. وتوفر أداة للمساعدة الاستشارية ثنائية اللغة تعرف باسم "مُستشار"، وهي مدعومة بالذكاء الاصطناعي، ردودًا فورية، محددة حسب السياق، على الاستفسارات المتعلقة بالأهداف من مقرّري السياسات وأوساط الممارسين، تسخِّر أكثر من مليونَي أصل من الأصول المعرفية للأمم المتحدة. وبدأ العمل بنظام الرصد والإبلاغ للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في عدة بلدان، مما يتيح حلاً قائماً على أداة متابعة يدعم تتبع حالة تنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني، والإبلاغ عن المؤشرات المصنفة، ومدى التكامل مع النظم الإحصائية الوطنية.

67 - وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ، قدمت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، عدة دورات تدريبية على الإنترنت للمنسقين المقيمين والأفرقة القطرية، بما في ذلك الدورة التدريبية المتقدمة عن بيانات منطقة آسيا والمحيط الهادئ، ودورات عن الإحصاءات الاقتصادية والبيانات الضخمة. وقد صُممت هذه الدورات، المفتوحة أمام موظفي الأمم المتحدة والموظفين الحكوميين، لكبار مقرّري السياسات والإحصائيين الراغبين في تحسين مهاراتهم في مجال البيانات. وفي عام 2024، استفاد من هذه الدورات التدريبية التي عقدتها اللجنة أكثر من 900 2 مشارك من جميع أنحاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ، يعملون في المكاتب الإحصائية الوطنية في كل بنغلاديش وتايلند وجمهورية كوريا وفانواتو والفلبين وفيجي وقيرغيزستان ومنغوليا واليابان، وكذلك في المكتب الإحصائي في غوام. وبالإضافة إلى ذلك، تم إعداد مستودع يضم أكثر من 300 عنصر من الإجراءات الرئيسية وأفضل الممارسات المتعلقة بالتحول الرقمي، مما يتح الحلول القابلة للتطوير من التي يمكن تكرارها في جميع أنحاء المنطقة. وتعكف منصة التعاون الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ على إضفاء الطابع المركزي على المنتجات المعرفية للأمم المتحدة في منصة ميسَّرة من أجل تعزيز تأثير تلك المنتجات ودعم المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية في إعداد صيغ مشتركة للتراسل والتواصل مع الحكومات.

68 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دعم الائتلاف المواضيعي المعني بالنمو المنصف وتمويل التنمية، الذي يشارك في رئاسته كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضع أداة تتبع للنمو الشامل. وترمي هذه المبادرة المشتركة إلى توحيد البيانات المتعلقة بفعالية السياسات الرامية إلى تحسين أداء سوق العمل لتستخدمها الدول الأعضاء. وساهم الفريق العامل المعني بالبيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، الذي يشارك في قيادته كل من اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في تحسين الرصد والتنسيق فيما يتصل بالأهداف من خلال تجميع التقارير الواردة من مختلف كيانات الأمم المتحدة في قاعدة بيانات موحدة، مما يعزز إمكانية الاطلاع على البيانات والتعاون فيما بين الوكالات. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن المنصة الإقليمية لإدارة المعارف لأغراض تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي أُعدت بجهد

مشـترك بين وكالات الأمم المتحدة تحت قيادة اللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، مواردَ إحصائية وجغرافية مكانية لدعم عرض الأهداف في أشكال مرئية ورصدها على نطاق الأقاليم.

69 - وفي منطقة اللجنة الاقتصـادية لأوروبا، توجد ائتلافات مواضـيعية وأفرقة إقليمية تغطي المسـائل الشـاملة التي يكون العمل المشـترك وتجميع الخبرات والمعارف، فيما يتعلق بها، أكثر فعالية بسـبب تكامل الولايات ومؤهلات الخبراء فيما بين الكيانات الإقليمية في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتُتاح الخبرات من خلال الائتلافات المواضـيعية ومن خلال خدمات الدعم المحددة الهدف على الصـعيد القطري بناءً على طلب المنسقين المقيمين والأفرقة القطرية. وتشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في رئاسة فريق الأمم المتحدة للتنسيق الإقليمي المعني بالبيانات والإحصاءات في أوروبا ووسط آسيا، مما يضمن وجود صلة فعلية بين العمل الحكومي الدولي والعمل المشترك بين الوكالات بشأن البيانات والإحصاءات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن اتباع نهج منسق إزاء بناء القدرات الإحصائية.

3 - تحقيق أوجه الكفاءة على الصعيد الإقليمي

70 - خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، واصـلت اللجنة الاقتصـادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصـادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصـادية والاجتماعية لآسـيا والمحيط الهادئ، دعم نظام المنسـقين المقيمين بصـفتها جهات إقليمية مقدِّمة للخدمات في مجال الدعم التشـغيلي، بما في ذلك الشـراء وتعيين الخبراء الاستشاريين، والسفر. ومن خلال هذه الصفة الإدارية، حصلت مكاتب المنسقين المقيمين في هذه المناطق على خدمات تتسـم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، أدت إلى التقليل من الازدواجية في العمل والزيادة إلى أقصى حد من وفورات الحجم وأسهمت في مبادرات الإصلاح.

71 - وفي المنطقة العربية، أدى فريق إدارة العمليات الإقليمية دوراً رئيسـياً في النهوض بخطة الكفاءة، وتعزيز التعاون بين الوكالات من خلال الاسـتراتيجية الإقليمية لتسـيير الأعمال. وقد برهن عمل الفريق في مجال الاسـتجابة للأزمات، ولا سـيما فيما يتعلق بالأزمة الإنسـانية في غزة، على قيمة الآليات الإقليمية في ضمان تقديم دعم مرن ومنسق وفعال لموظفي الأمم المتحدة في حالات الأزمات.

72 - وفي منطقة آسـيا والمحيط الهادئ، وفي إطار خطة الكفاءة، بدأ العمل بمبادرات مكاتب الدعم الإداري المشـترك لغرض تحقيق الكفاءة في العمليات الإدارية. وتم تنفيذ مشـروع مكتب الدعم الإداري في فييت نام واستُهلت مشـاريع مماثلة في إندونيسـيا وباكسـتان وتايلند. ويعمل فريق إدارة العمليات الإقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، الذي تشارك في رئاسته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ومنظمة الصـحة العالمية، على النهوض بمبادرات الكفاءة، بما في ذلك تبادل عقود الشـراء وتبادل الموارد البشرية وممارسات التعلم على نطاق المكاتب الإقليمية والقطرية.

73 - وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومن خلال الجهود المتضـافرة على نطاق المنظومة المبذولة على الصـعيد الإقليمي، تحققت أوجه كفاءة في خدمات السـفر، وإدارة المؤتمرات والمناسـبات، وإدارة الخدمات المشتركة، مما أدى إلى تحقيق وفورات قدرها 8,4 ملايين دولار، تمثل زيادة قدرها 78,7 في المائة تقريباً، مقارنة بمبلغ 4,7 ملايين دولار في عام 2022. وتحققت وفورات في جميع فئات الخدمات الستة، مع تسـجيل أكبر الوفورات في خدمات السـفر (3 ملايين دولار)، وإدارة المؤتمرات والمناسـبات (مليون دولار)، وإدارة الخدمات المشتركة (مليون دولار). وبالإضافة إلى ذلك، تعاقد فريق إدارة العمليات الإقليمية مع أعضاء منصـة التعاون الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لغرض دعم بدء تنفيذ مكتب الدعم الإداري

المشترك في كولومبيا، وهو بلد من البلدان التجريبية التي تم تحديدها في المرحلة الثانية من توحيد الخدمات المرتبطة بالموقع. وتشمل المجالات التي تم تحديد إمكانية تحقيق مكاسب إضافية في الكفاءة فيها تنفيذ اتفاقات طويلة الأجل لخدمات السفر وحجز تذاكر الطيران، وتحسين سير العمل على الصعيد الداخلي لتعزيز تبادل المعلومات واتخاذ القرارات.

74 - وفي أوروبا ووسط آسيا، واصل فريق إدارة العمليات الإقليمية ضمان امتثال المنطقة امتثالاً كاملاً للمتطلبات المؤسسية للأمم المتحدة المنصوص عليها في النسخة المحدَّثة من استراتيجية تسيير الأعمال. وحددت الوكالات التي يتألف منها فريق إدارة العمليات الإقليمية مجالات الخدمات الرئيسية للتعاون، بما في ذلك الموارد البشرية، والشؤون المالية، والشراء، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والإدارة والمرافق، وقد أحرزت نجاحا بوجه خاص في تنفيذ إدارة البيانات للخدمات المالية المشتركة وزيادة مراعاة الاعتبارات البيئية في عملية التخلص من معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

جيم - تعزيز التعاون الأقاليمي: المبادرات المشتركة التي اضطلعت بها اللجان الإقليمية

75 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نسق الأمناء التنفيذيون للجان الإقليمية مواقفهم بشأن مسائل السياسة العامة العالمية وعززوا العمل المشترك في أربعة مجالات ذات أولوية هي كما يلي: تعبئة الجهات صاحبة المصلحة للمشاركة في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل؛ والنهوض بتمويل التنمية؛ والتصدي للتحديات المستمرة في مجال التنمية الاجتماعية؛ والمضي قدما بالإجراءات المتعلقة بالمناخ في كل منطقة.

76 - وسخَّرت اللجان الإقليمية منابرها، بما في ذلك المنتديات الإقليمية المعنية بالتنمية المستدامة والدورات السنوية، لتعزيز المناقشات المتعلقة بالمسودة الأولية لميثاق المستقبل وحشد مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في المفاوضات ذات الصلة، ومن ثَم المساعدة في رفع مستوى الطموح إلى نتائج مؤتمر القمة والحفاظ على ذلك الزخم. كما أصدرت اللجان موجزا سياساتيا مشتركا بعنوان "العلاقات بين الأجيال: إيجاد عالم ملائم لجميع الأعمار حتى لا يتخلف أحد عن الركب" خلال يومَي العمل التمهيديين لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل، في أيلول/سبتمبر 2024.

77 - وفيما يتعلق بالتمويل من أجل التنمية، دعمت اللجان الإقليمية الأعمال التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وقدمت إسهامات تقنية في "ورقة عناصر" وشاركت في إصدار موجز سياساتي بعنوان "الطريق إلى إشبيلية: مقترحات إصلاح مقدّمة إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية من اللجان الإقليمية للأمم المتحدة". وساهمت اللجان أيضا في أعمال اللجنة المخصصة المعنية بصياغة الإطار المرجعي لإبرام اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية.

78 - وفي الفترة التي سبقت انعقاد مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية في عام 2025، أصدرت اللجان الإقليمية تقريراً شاملاً بعنوان "في الطريق إلى مؤتمر القمة العالمي الثاني للتنمية الاجتماعية: مساهمات من اللجان الإقليمية"، استعرضت فيه التحديات الرئيسية التي تعترض التنمية الاجتماعية، وقدمت منظورات إقليمية وتوصيات تتعلق بالسياسات الاجتماعية في المستقبل.

79 - وعلى هامش الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي عقد في كالي، كولومبيا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، نظمت اللجان الإقليمية فعالية جانبية رفيعة المستوى بشأن تنفيذ إطار كونمينغ - مونتريال العالمي للتنوع البيولوجي على الصعيدين الإقليمي

والأقاليمي. وأصدرت أيضا منشورًا مشتركًا بعنوان "صنع السلام مع الطبيعة: الإجراءات الإقليمية لتعميم التنوع البيولوجي والاستثمار فيه".

80 - وفي سياق التعاون الأقاليمي في إطار حساب التنمية، تقوم اللجان الإقليمية بتنفيذ عدد من المشاريع بشكل مشترك. وتحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأوروبا بتنفيذ مشروع يرمي إلى النهوض بسياسات الرعاية من خلال تبادل أفضل الممارسات على الصعيد الأقاليمي. وبدعم مقدمة في إطار المشروع، أطلقت شيلي نظامها الوطني للرعاية، واعتمدت الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا إعلانًا بشأن تعزيز اقتصاد الرعاية، وأصدر المغرب مرسومًا ملكيًا في كانون الأول/ديسمبر 2024 يدمج أعمال الرعاية في مدونة الأسرة بصيغتها المنقَّحة.

81 - وللنهوض بأمن الطاقة وقدرة نُظم الطاقة على الصمود، نفذت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي واللجنة الاقتصادية لأوروبا مشروعًا يرمي إلى تشجيع تجارة و أسواق الطاقة المتعددة الأطراف. وأطلقت أيضا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي مشروعا في عام 2024 لتعزيز قدرة مقرِّري السياسات في بلدان مختارة على الوصول إلى أدوات التمويل المبتكرة لأغراض الإجراءات المتعلقة بالمناخ والتنمية المستدامة، استجابةً للأزمات المترابطة المتصلة بالغذاء والطاقة والتمويل. ويوفر المشروع الأدوات والدعم في مجال القدرات لتشجيع زيادة استخدام عمليات مبادلة الدين بالعمل المناخي، والدين بأهداف التنمية المستدامة، والدين بتدابير حفظ الطبيعة، إضافةً إلى أدوات التمويل الأخرى المرتبطة بالاستدامة.

82 - وتحت قيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، تعمل جميع اللجان على مواءمة أدواتها وأطرها لقياس التدفقات المالية غير المشروعة والحد منها، تماشياً مع المؤشر 16-4-1. وتعزز المبادرة التعلم المشترك بين الأقاليم وتبادل الخبرات التقنية وبناء القدرات، وقد دعمت إعداد دورة للتعلم الإلكتروني عن التدفقات المالية غير المشروعة وتحديد المخاطر في بلدان تجريبية مثل بنغلاديش وبوركينا فاسو وأوزبكستان.

83 - وتولّت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، باعتبارها أمانة اللجنة الإقليمية لمبادرة الأمم المتحدة لإدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي المعنية بآسيا والمحيط الهادئ، قيادة الجهود الرامية إلى مواءمة الاستراتيجيات على نطاق جميع اللجان الإقليمية التابعة للمبادرة وتعزيز التعاون الجغرافي المكاني لمواجهة التحديات العالمية. وبالإضافة إلى المشاركة في رئاسة ائتلاف الأمم المتحدة المعني بمكافحة العواصف الرملية والترابية للفترة 2025-2026، تشارك اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ أيضا في قيادة الفريق العامل المعني بالوساطة والتعاون الإقليمي، مما يعزز الحوار الأقاليمي والحلول المشتركة للتحديات المشتركة التي تطرحها العواصف الرملية والترابية في منطقة غرب آسيا، بما في ذلك في جمهورية إيران الإسلامية والعراق.

84 - وفي عام 2024، أدى مكتب اللجان الإقليمية في نيويورك دورا رئيسيا في مواءمة عمل اللجان مع الأطر العالمية وأولويات الأمم المتحدة. فقد يسَّر إدماج المنظورات الإقليمية في مداولات الأمم المتحدة، وتنسيق الإسهامات المشتركة في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة، وتعزيز الروابط على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وقام المكتب بتعزيز المواقف الإقليمية المشتركة والتعلم المشترك بين الأقاليم من خلال

الاجتماعات المنتظمة التي يعقدها الأمناء التنفيذيون، إضـــافةً إلى المشـــاركة على مســـتوى نواب الأمناء التنفيذيين والأفرقة العاملة المواضيعية وأشكال التبادل التقني. وكان المكتب أيضا بمثابة واجهة بينية رئيسية مع الجهات صاحبة المصلحة الموجودة في نيويورك، حيث اضطلع بالتواصل مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة للتأكيد على أهمية الرؤى الإقليمية في تشكيل المبادرات والقرارات العالمية.

ثالثا - الخطوات المقبلة

85 - استشرافًا للمستقبل، تكثف اللجان الإقليمية جهودها المنسقة من أجل التعجيل بتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع اقتراب الموعد النهائي لخطة عام 2030. وتهدف اللجان الإقليمية، من خلال عملها المشترك في مجال السياسة العامة، وأنشطة الدعوة على الصعيد الإقليمي، والتواصل الاستراتيجي مع الدول الأعضاء وشـــركاء منظومة الأمم المتحدة، إلى ضـــمان أن تكون المنظورات الإقليمية موجِّهة للالتزامات العالمية وأن تنتج عن النصوص الختامية إجراءات مجدية على أرض الواقع، في إطار شراكة وثيقة مع المنسقين المقيمين وأفرقة الأمم المتحدة القطرية. وستكون للتعاون بين اللجان الإقليمية أهمية محورية لتعزيز الاتساق وتسريع وتيرة التقدم على نطاق الخطط المترابطة، وتوطيد تعددية الأطراف في سياق عالمي يتسم بالتطور السريع. وبالاستفادة من منابرها الحكومية الدولية ومنتدياتها لأصحاب المصلحة المتعددين والاستفادة من أطر الأمم المتحدة القائمة لضـــمان اتخاذ إجراءات منســـقة والتعلم المشـــترك بين الأقاليم، ســـتواصـــل اللجان الإقليمية المساهمة في تنفيذ ميثاق المستقبل من أجل تنفيذ خطة عام 2030.